

تواريخ البحث تاريخ تقديم البحث : 2024/12/3 تاريخ قبول البحث : 2025/1/19 تاريخ رفع البحث على الموقع: 2025/6/15	أثر العولمة في تحفيز النمو الاقتصادي الأردني دراسة قياسية وفق نموذج VAR للمدة (1980 - 2023) المدرس احمد إبراهيم محمد الجامعة التقنية الشمالية الكلية التقنية الإدارية
--	---

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العلاقات السببية بين متغيرات التي تمثل العولمة الاقتصادية والنمو الاقتصادي الأردني خلال المدة للمدة (1980 - 2023) بهدف تحليل وتقييم أثر العولمة، ممثلة بالدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر، في تحفيز النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) وتوصلت الى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير متبادل ومعنوي بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، بينما لا يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً كبيراً على النمو أو الدين الخارجي، كما ان النمو في الفترات السابقة يعزز النمو ويقلل من الدين، في حين أن الاستثمار الأجنبي يظهر استمرارية تأثيره على نفسه، بينما يميل الدين إلى الاستمرار على مستويات مرتفعة، مما يستدعي سياسات مالية أقوى للتحكم في الدين.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي - العولمة - الدين الخارجي - الاستثمار الأجنبي المباشر.

The Impact of Globalization on Stimulating Jordan's Economic Growth: An Econometric Study Using the VAR Model for the Period (2023-1980)

Lecturer . Ibrahim Muhammad

Northern Technical University Administrative Technical College

Abstract :

This study aimed to understand the causal relationships between the variables representing economic globalization and Jordan's economic growth during the period (1980-2023). The goal was to analyze and assess the impact of globalization, represented by external debt and foreign direct investment (FDI), on stimulating economic growth using the Vector Autoregression (VAR) model. The study reached several key findings, most notably the existence of a reciprocal and significant relationship between external debt and economic growth, while FDI does not show a significant impact on either growth or external debt. Additionally, past periods of economic growth contribute to further growth and reduce debt, whereas FDI shows persistence in its self-impact, and external debt tends to remain at high levels, necessitating stronger fiscal policies to control debt.

Keywords: Economic growth – Globalization – External debt – Foreign direct investment.

المقدمة :

شهد الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن العشرين تحولات عميقة نتيجة لتسارع وتيرة العولمة، حيث أصبحت العلاقات الاقتصادية بين الدول أكثر تعقيداً وتشابكاً في هذا السياق، تلعب العولمة دوراً محورياً في تشكيل ملامح التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التبادل التجاري، تدفق الاستثمارات الأجنبية، وزيادة التداخل المالي بين الدول. وللأردن، كغيره من الدول النامية، مكانة مهمة في هذه الديناميكية، إذ يعتمد بشكل كبير على عوامل مثل الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي لتحقيق نموه الاقتصادي ولهذا الغرض تبرز أهمية دراسة أثر العولمة في تحفيز النمو الاقتصادي الأردني بهدف فهم الروابط المعقدة بين هذه المتغيرات، وتحديد مدى تأثير العولمة في تعزيز التنمية المستدامة.

تعد العولمة اليوم أكثر من مجرد عملية اقتصادية، بل هي شبكة واسعة من العلاقات التي تؤثر على كافة أبعاد الاقتصاد الوطني، سواء من خلال زيادة الاعتماد على القروض الخارجية أو من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. في هذا البحث، سيتم تمثيل العولمة بعاملين رئيسيين: الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتمحور التحليل حول تقييم مدى تأثير هذين العاملين في دفع عجلة النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة الممتدة من 1980 حتى 2023 وتعتمد الدراسة على تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) الذي يُعد أداة إحصائية قياسية فعالة لقياس العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية على مر الزمن.

تمثل الفترة التي يغطيها البحث حقبة مفصلية في تاريخ الاقتصاد الأردني، حيث شهد الأردن خلالها تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة، بدءاً من الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية وصولاً إلى سياسات تحرير السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية على الرغم من هذه الجهود، فإن الأردن يواجه تحديات كبيرة مثل مديونيته المرتفعة والاعتماد المستمر على التمويل الخارجي لتحقيق توازن في ميزانيته العامة. ولذا، يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل قياسي دقيق للعلاقة بين الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي من جهة، والنمو الاقتصادي الأردني من جهة أخرى، بهدف استكشاف مدى تأثير كل منهما في تحفيز التنمية الاقتصادية، كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى عميقة حول كيفية استفادة الأردن من الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي، وتحديد ما إذا كانت هذه العوامل تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي أو تفرض تحديات مالية إضافية على الاقتصاد الوطني وتعد هذه الدراسة مهمة في سياق الجهود الرامية إلى تحسين السياسات الاقتصادية الأردنية في ظل التحولات العالمية المتسارعة، حيث تساهم نتائجها في تقديم توصيات لصناع القرار بهدف تعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية من خلال جذب استثمارات أجنبية أكثر فعالية، سيتم استخدام نموذج VAR كأداة تحليلية لاستكشاف مدى التفاعل بين العوامل المدروسة والنمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الزمنية والتقلبات الاقتصادية خلال الفترات المختلفة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر العولمة، ممثلة بالدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر، في تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) كما تسعى الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة هذه المتغيرات في دعم أو تحدي التنمية الاقتصادية

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة لفهم العلاقة بين العولمة والنمو الاقتصادي في الأردن، خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يلعبه كل من الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية

مشكلة الدراسة

هل يسهم الدين الخارجي بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي الأردني؟ أم أنه يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى زيادة الديون العامة؟ وما هو الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الأردني؟ وهل يُعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية محفزاً حقيقياً للنمو، أم أنه يخضع لظروف وتحديات تقلل من تأثيره الإيجابي؟ وكيف تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض ومع المتغيرات الاقتصادية الأخرى؟ وهل يسهم تزايد الاعتماد على العولمة في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن العولمة ممثلة بالدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر، تسهم بشكل إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي الكمي لتحليل أثر العولمة، ممثلة بالدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الأردن خلال مدة الدراسة وستعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) كأداة تحليلية رئيسية لقياس العلاقات السببية والتفاعلات بين المتغيرات المختلفة عبر الزمن، ومن ثم استخدام تحليل الاستجابة للصدمات (Impulse Response Function) لتقييم كيفية تفاعل النمو الاقتصادي مع الصدمات المفاجئة في الدين الخارجي أو الاستثمار الأجنبي واجراء اختبار السببية بين المتغيرات.

الحدود الزمانية والمكانية

- 1- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 1980 إلى عام 2023 وتم اختيار هذه الفترة لتمثيل مرحلة مهمة في تاريخ الاقتصاد الأردني، حيث شهدت تحولات كبيرة في السياسات الاقتصادية والتفاعل مع العولمة، بما في ذلك الاعتماد المتزايد على الدين الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- 2- الحدود المكانية: تركز الدراسة على الاقتصاد الأردني كحالة دراسة ويتم تحليل تأثير العولمة على الأردن باعتباره دولة نامية تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي والاستثمارات الأجنبية لتحقيق النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة

- شهدت الأدبيات الاقتصادية العديد من الدراسات التي تناولت تأثير العولمة على النمو الاقتصادي في الدول النامية ومنها الأردن فقد ركزت بعض هذه الدراسات على الدور الذي يلعبه الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز أو عرقلة النمو الاقتصادي.
- دراسة العبادي (2015) تناولت تأثير العولمة على الاقتصاد الأردني باستخدام بيانات للفترة ما بين 1980 و2012، وخلصت إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما كان تأثير الدين الخارجي متبايناً بحسب الفترات الزمنية المختلفة.
 - دراسة Al Nasser and Abo Hamad (2016) استكشفت تأثير العولمة على النمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات من 1980 إلى 2015. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) وخلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو، خاصة في قطاع الخدمات، بينما كانت نتائج الدين الخارجي متباينة اعتماداً على إدارة الدين والظروف الاقتصادية.

- دراسة Said and Jaradat (2017) ركزت على العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1985 إلى 2015. أشارت النتائج المستمدة من نموذج VAR إلى أن الدين الخارجي كان له تأثير سلبي كبير على النمو، خصوصاً في فترات ارتفاع تكاليف خدمة الدين، مما يشدد على الحاجة إلى سياسات إدارة دين حذرة.
- دراسة Khalaf and Haddad (2018) حللت دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الأردني بين 1990 و 2016. استخدموا نهج VAR لفحص العلاقة، ووجدوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دوراً حاسماً في تعزيز النمو، خاصة في قطاع التصنيع، وأن الاستقرار السياسي كان أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية بشكل مستمر.
- دراسة الخطيب وآخرون (2018) اعتمدت على تحليل قياسي باستخدام نموذج VAR لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن، ووجدت أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دوراً محفزاً للنمو، إلا أن التبعية المفرطة على الدين الخارجي قد تشكل تحدياً في فترات الأزمات المالية العالمية.
- دراسة Al-Faris (2019) تناولت التفاعل بين الانفتاح التجاري، الدين الخارجي، والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1980 إلى 2018. ووجدت الدراسة أن الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر أسهما إيجابياً في النمو الاقتصادي، لكن الدين الخارجي شكل خطراً على النمو طويل الأمد ما لم يُدار بعناية ويُخصص للقطاعات الإنتاجية.
- دراسة الحسن (2019) التي تناولت أثر العولمة الاقتصادية على النمو الاقتصادي الأردني، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وخلصت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، في حين أن تأثير الدين الخارجي كان سلبياً في بعض الفترات بسبب ارتفاع أعباء الفائدة وسوء إدارة الدين.
- دراسة السليمان (2020) التي تناولت العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1990 إلى 2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، وخلصت إلى أن زيادة الاعتماد على القروض الخارجية يؤدي إلى تباطؤ النمو في المدى الطويل بسبب الأعباء المالية الناتجة عن الفوائد.
- دراسة Abu-Bader and Abu-Qarn (2021) استخدمت نموذج VAR للتحقيق في التفاعل بين الدين الخارجي، الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1980 إلى 2020. أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم إيجابياً في النمو، في حين كان تأثير الدين الخارجي أكثر تعقيداً، اعتماداً على كيفية استخدام الأموال المقترضة داخل الاقتصاد.
- دراسة صندوق النقد الدولي (2021) التي أجرت تحليلاً على بيانات العديد من الدول النامية، بما في ذلك الأردن، وخلصت إلى أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة عندما ترتبط بإصلاحات هيكلية وسياسات اقتصادية مستقرة.
- دراسة العلي (2022) التي استخدمت نموذج VAR لدراسة العلاقة بين التدفقات المالية الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن، وخلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل حافزاً رئيسياً للنمو، في حين أن تأثير الدين الخارجي يعتمد على قدرة الحكومة على توجيه تلك القروض لمشاريع إنتاجية مستدامة.

ان الدراسة الجديدة تختلف على الدراسات السابقة في عدة نقاط أساسية منها شمولية المدى الزمني واستخدام بيانات محدثة لما بعد الجائحة بالإضافة إلى تناولها للعوامل الجيوسياسية الحديثة التي تؤثر على الاقتصاد الأردني في عصر العولمة يُضاف إلى ذلك أن الدراسة تسلط الضوء على كيفية إدارة العولمة بشكل مستدام وهو توجه يعكس حاجة الاقتصاد الأردني للاستفادة القصوى من التدفقات المالية والتجارية في ظل التحديات العالمية المتزايدة من خلال هذه المنهجية المتكاملة كما تقدم الدراسة مساهمة مهمة في فهم ديناميات العولمة وتأثيراتها على النمو الاقتصادي الأردني في المستقبل.

المبحث الأول – مؤشرات العولمة والنمو الاقتصادي الاردني

أولا - العولمة الاقتصادية ومؤشراتها

يشهد العالم اليوم تغيرات سريعة وتحولات تفرضها بيئة الأعمال المعاصرة ومنها العولمة الاقتصادية شدة المنافسة واحتدامها في الأسواق العالمية (Mohammed and Al Murad, 2023: 96) العولمة الاقتصادية تشير إلى التكامل العالمي للأسواق والسلع والخدمات والتكنولوجيا ورأس المال وقد أدت هذه العملية إلى تغييرات كبيرة في الهياكل الاقتصادية للدول من خلال تحرير التجارة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية وتعزيز المنافسة العالمية كما أن العولمة تسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة ومع ذلك يثار جدل حول تأثيرها على التفاوت الاقتصادي وزيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتعتبر العولمة الاقتصادية واحدة من أبرز الظواهر التي ساهمت في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي منذ نهاية القرن العشرين، حيث يشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى تكامل وتداخل الأسواق، التجارة، الاستثمارات، والتكنولوجيا على نطاق عالمي ساعدت هذه الظاهرة في تحقيق نقل متسارع للسلع والخدمات عبر الحدود، مما أدى إلى تعزيز نمو الاقتصادات الوطنية ودفع عجلة التنمية في العديد من الدول غير أن العولمة تحمل في طياتها العديد من الجوانب الإيجابية والتحديات التي أثرت بشكل متفاوت على الدول المتقدمة والنامية، كما أن العولمة شجعت على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أصبحت الشركات العالمية تستثمر بشكل أكبر في الأسواق الناشئة لتحقيق استفادة من فرص النمو والتوسع في هذه الأسواق، وفقاً للاقتصادي ستيجليتز فإن العولمة كانت العامل الحاسم في إتاحة الفرصة للعديد من الدول النامية للدخول إلى الأسواق العالمية والاستفادة من تدفقات رأس المال الأجنبي مما ساعد في تحفيز النمو الاقتصادي (Stiglitz, 2002: 9)

ويعتبر إحدى الميزات الرئيسية للعولمة الاقتصادية هي تسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة عبر الدول وبفضل الاستثمارات الأجنبية والتوسع في الأنشطة التجارية تمكنت العديد من الدول النامية من الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في الدول المتقدمة وهذا النقل التكنولوجي ساهم في تحسين الإنتاجية، رفع مستوى التصنيع، وزيادة كفاءة العمليات الإنتاجية في هذه الدول ووفقاً لصندوق النقد الدولي فإن العولمة سمحت للدول النامية بالوصول إلى تقنيات جديدة وتعزيز الابتكار المحلي مما أدى إلى تحسين قدراتها التنافسية في السوق العالمي (IMF, 2000: 15)، مع زيادة فرص الدول النامية للحصول على تمويل خارجي من خلال مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي بالإضافة إلى الأسواق المالية العالمية وتتيح هذه المؤسسات فرصاً كبيرة للدول للاقتراض بشروط ميسرة ولكنها تفرض أيضاً سياسات اقتصادية تتطلب الالتزام بإصلاحات هيكلية ويشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن العولمة ساعدت على زيادة تدفقات رأس المال إلى الدول النامية ولكن ذلك جاء بتحديات كبيرة من حيث السياسات الاقتصادية المطلوبة لإدارة الدين الخارجي (IMF, 2004: 33).

يعتبر الدين الخارجي أحد المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى انخراط الدول في النظام المالي العالمي وتكاملها الاقتصادي مع الأسواق العالمية، ويعد من أبرز المؤشرات التي ظهرت نتيجة للعولمة الاقتصادية، ويعرف الدين الخارجي بأنه التزامات مالية تقع على عاتق دولة ما تجاه المقرضين الأجانب سواء كانوا حكومات، مؤسسات مالية، أو مستثمرين دوليين ومع انتشار العولمة في العقود الأخيرة ازداد اعتماد الدول النامية على الدين الخارجي لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية، وتعويض العجز في موازنتها العامة (Stiglitz, 2002: 45)

شهدت عدة دول نامية أزمات ديون نتيجة الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي ففي الثمانينيات أدت الأزمة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية إلى تراكم ديون خارجية غير قابلة للسداد مما دفع العديد من هذه الدول إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة هيكلة ديونها وقد أظهرت هذه الأزمات العلاقة الوثيقة بين العولمة المالية وأزمات الديون حيث تساهم التدفقات المالية السريعة في تعزيز النمو الاقتصادي لكنها في نفس الوقت قد تؤدي إلى أزمات كبيرة إذا لم تدار بشكل جيد، ويوضح تقرير آخر للبنك الدولي أن أزمات الديون المتكررة في الدول النامية خلال العقود الأخيرة تؤكد أهمية الإدارة الرشيدة للديون الخارجية والتزام الدول بسياسات اقتصادية مستدامة في ظل العولمة" (World Bank,)

2011:29)، ومن الجدير بالذكر انه قد يكون للدين الخارجي فوائد رئيسية مثل تمكين الدول النامية من تمويل مشاريع كبيرة، مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، والتي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة عندما تُدار القروض بشكل فعال ويمكن أن يكون للدين الخارجي تأثيرات إيجابية طويلة الأمد بما في ذلك تحسين البنية التحتية، وزيادة الإنتاجية، وتوسيع الفرص الاقتصادية، إلا قد يحمل أيضاً مخاطر كبيرة فعندما تعتمد الدول بشكل مفرط على القروض الخارجية، قد تجد نفسها غير قادرة على سداد الديون عند مواجهة أزمات اقتصادية مثل انخفاض أسعار السلع أو تراجع تدفقات الاستثمار وهذه المخاطر تصبح أكثر تعقيداً في ظل العولمة حيث تؤدي الأزمات المالية في الدول المتقدمة إلى تداعيات سلبية على الدول النامية ويوضح بعض الباحثين أن العولمة قد جعلت الاقتصادات الناشئة أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية حيث يمكن أن تؤدي أزمة في أحد الأسواق الكبرى إلى تدهور مفاجئ في أسعار الفائدة أو الاستثمارات الخارجية (Reinhart & Rogoff, 2009, p. 61).

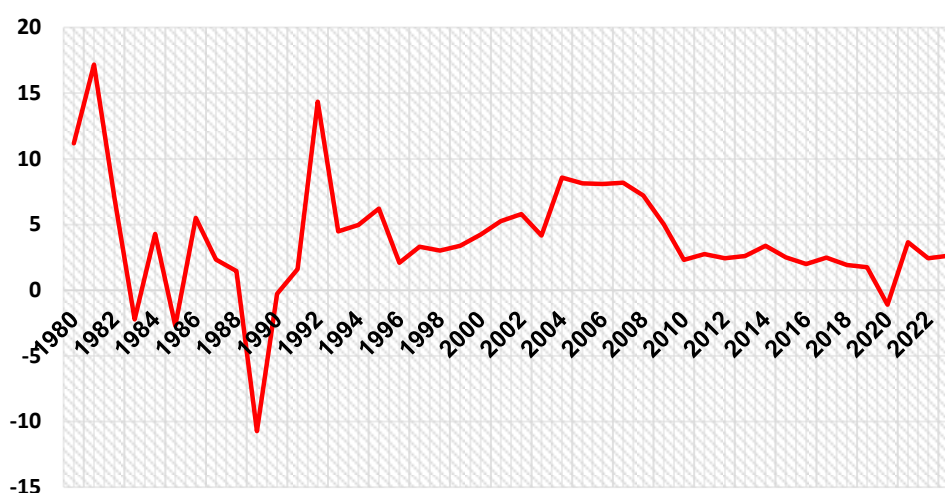
أما الاستثمار الأجنبي يعتبر من أبرز مؤشرات العولمة الاقتصادية حيث يعكس مدى الترابط والتكامل بين الاقتصاديات الوطنية والسوق العالمية وبفضل العولمة أصبحت الدول والشركات قادرة على نقل رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، والخبرات عبر الحدود بسهولة أكبر، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي وهذا الاستثمار يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية إذ يساعد الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في تعزيز البنية التحتية وتطوير الصناعات المحلية وخلق فرص عمل جديدة، وخلال العقود الأخيرة ساهمت العولمة في تحرير الأسواق وفتح الأبواب أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية حيث قامت العديد من الدول بإزالة الحواجز التجارية وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي مما أتاح للشركات متعددة الجنسيات التوسع والبحث عن فرص استثمارية جديدة في الأسواق الناشئة وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن العولمة كانت العامل الرئيسي وراء زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت الدول النامية أكثر جاذبية للمستثمرين بفضل تحرير السياسات الاقتصادية وزيادة الانفتاح التجاري (OECD, 2008: 22) وتعتبر إحدى النتائج الأساسية للعولمة هي تعزيز قدرات الدول النامية على استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما أتاح لهذه الدول إمكانية الوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال الخارجي كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة حيوية لتوفير التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية، تحسين القدرات الصناعية، وزيادة فرص التوظيف وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في زيادة الإنتاجية المحلية من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير مهارات القوى العاملة المحلية (World Bank, 2012: 34)، كما يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو فهو يتيح للدول المستقبلية الفرصة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية المتقدمة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى توفير الاستثمار الأجنبي فرص عمل جديدة، حيث تعتمد الشركات المستثمرة في العادة على القوى العاملة المحلية مما يعزز من مهارات الموظفين وينعكس إيجاباً على مستوى الإنتاجية الوطنية (UNCTAD, 2013: 49).

ثانياً - النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني

يعتبر النمو الاقتصادي في الأردن من المواضيع الحيوية التي تدرس على نطاق واسع نظراً للتحديات المتنوعة التي تواجهها البلاد من حيث الموارد الطبيعية المحدودة والموقع الجغرافي السياسي الحساس فقد تعرض الاقتصاد الأردني لمراحل متباينة من النمو والركود وقد كان للنزاعات الإقليمية والعالمية تأثير مباشر عليه خصوصاً فيما يتعلق بتدفق اللاجئين وتذبذب أسعار النفط العالمية ويمثل القطاعان الخدمي والزراعي الركائز الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي وحسب البنك الدولي فإن الأردن شهد معدلات نمو متذبذبة في السنوات الأخيرة تراوحت بين 2% إلى 3% في العقد الأخير متأثراً بعوامل خارجية وداخلية مثل التضخم وارتفاع معدلات البطالة كما لعبت التحويلات المالية من الأردنيين العاملين في الخارج دوراً مهماً في دعم الاقتصاد المحلي، إلى جانب المساعدات الدولية التي حصل عليها الأردن على مر السنوات (البنك الدولي، 2021: 12)، شهد الاقتصاد الأردني خلال فترة السبعينيات والثمانينات نمواً اقتصادياً قوياً نتيجة الطفرة النفطية في الخليج حيث ساهمت العمالة الأردنية في الخارج بزيادة التحويلات المالية كما دعمت العلاقات الإقليمية الاقتصادية الأردن الذي شهد ازدهاراً في قطاعات الزراعة والخدمات (مشعل واحمد، 2003: 45)، وخلال فترة التسعينيات وبعد حرب الخليج الأولى كان الأردن في مواجهة تحديات اقتصادية حيث شهد تراجعاً في معدلات النمو نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والذي كان شريكاً تجارياً رئيسياً للأردن إلا أن

توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في 1994 جلب بعض المكاسب الاقتصادية وفتح الأردن الباب أمام الاستثمارات الدولية (صالح، 1997: 67)، ومع بداية القرن الحادي عشر تبني الأردن لسياسات إصلاح اقتصادي تشمل خصخصة بعض القطاعات، فقد شهد الاقتصاد نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة وارتفعت معدلات النمو لتصل إلى ما يزيد عن 6% في بعض السنوات وهذا النمو كان مدفوعاً بتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاعات مثل السياحة والاتصالات (الزريقات والمقابلة، 2015: 88)، وبعد عام 2010 تأثرت معدلات النمو سلباً نتيجة للأزمة المالية العالمية 2008 ومن ثم أزمة اللاجئين السوريين في 2011 وما بعدها ورغم هذه التحديات استمر الاقتصاد في النمو ولكن بوتيرة أبطأ مما سبق وتشير الدراسات إلى أن اللاجئين أسهموا في الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة إلا أنهم وفروا أيضاً فرصاً اقتصادية من خلال الطلب المحلي المتزايد (إبراهيم، 2020: 102)، والشكل التالي يوضح اتجاه مؤشر النمو الاقتصادي في الأردن

شكل (1) مؤشر النمو الاقتصادي الأردني خلال المدة (1980 - 2023)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

المبحث الثاني – الجانب التطبيقي

يهدف النموذج القياسي المقترح إلى قياس تأثير العوامة على تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (VAR) وسيتم تمثيل العوامة بمتغيرين رئيسيين: الدين الخارجي (E) والاستثمار الأجنبي المباشر (F)، حيث يعكس الدين الخارجي الاعتماد على التمويل الخارجي بينما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الرأسمالية التي تساهم في النمو وسيتم تحليل البيانات الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2023 لدراسة العلاقة السببية والتفاعلات بين هذه المتغيرات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع للنمو الاقتصادي، والهدف من النموذج هو تحديد كيفية تأثير هذه التدفقات المالية سواء بشكل إيجابي من خلال تحفيز النمو أو بشكل سلبي نتيجة الأعباء المالية المرتبطة بالدين.

أولا - اختبار الاسقراطية

جدول (1) اختبار السكون للمتغيرات

Phillips-Perron test (GRO)						
Level	Intercept			Trend and intercept		
		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
		-4.400194	0.0011		-4.332301	0.0068
	1% level	-3.592462		1% level	-4.186481	
	5% level	-2.931404		5% level	-3.518090	
	10% level	-2.603944		10% level	-3.189732	
Phillips-Perron test (f)						
Level	Intercept			Trend and intercept		
		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
		-2.257434	0.1900		-2.222202	0.4657
	1% level	-3.592462		1% level	-4.186481	
	5% level	-2.931404		5% level	-3.518090	
	10% level	-2.603944		10% level	-3.189732	
Phillips-Perron test (f)						
1st difference	Intercept			Trend and intercept		
		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
		-6.804407	0.0000		-6.734209	0.0000
	1% level	-3.596616		1% level	-4.192337	
	5% level	-2.933158		5% level	-3.520787	
	10% level	-2.604867		10% level	-3.191277	
Phillips-Perron test (E)						
Level	Intercept			Trend and intercept		
		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
		-2.041884	0.2686		-2.354689	0.3970
	1% level	-3.592462		1% level	-4.186481	
	5% level	-2.931404		5% level	-3.518090	
	10% level	-2.603944		10% level	-3.189732	
Phillips-Perron test (E)						
1st difference	Intercept			Trend and intercept		
		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
		-5.135122	0.0000		-5.091306	0.0000
	1% level	-3.596616		1% level	-4.192337	
	5% level	-2.933158		5% level	-3.520787	
	10% level	-2.604867		10% level	-3.191277	

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على 12 Eviews

تشير نتائج اختبار فيليبس-بيرون إلى أن السلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي (GRO) مستقرة في المستوى مما يعني عدم وجود جذر وحدة في البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وبالتالي فإن هذه السلسلة يمكن استخدامها في النموذج القياسي دون الحاجة إلى تحويلها أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (F) والدين الخارجي (E)، فقد تبين أنهما غير مستقرين في المستوى، مما يشير إلى وجود جذر وحدة ولكن بعد أخذ الفرق الأول تصبح السلسلتان مستقرتين وبناءً على ذلك فإنه يجب استخدام المتغيرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والدين الخارجي بعد تحويلها إلى فرق أول لضمان استقرار النموذج وتحقيق نتائج دقيقة ومناسبة للتحليل

ثانياً – تحديد فترة الإبطاء

جدول (2) تحديد مدة التخلف المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GRO E F						
Exogenous variables: C						
Sample: 1975 2023						
Included observations: 45						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-500.0068	NA	1027099.	22.35586	22.47630	22.40076
1	-427.0319	132.9765*	59892.68*	19.51253*	19.99431*	19.69213*
2	-418.7246	14.03013	62151.10	19.54332	20.38642	19.85762
3	-413.1382	8.689935	73425.21	19.69503	20.89947	20.14404
4	-403.6002	13.56516	73738.27	19.67112	21.23689	20.25483

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على 12 Eviews

يوضح الجدول المعروض اعلاه معايير اختيار التأخير لنموذج الانحدار الذاتي المتجهي، حيث يقدم مجموعة من الإحصائيات التي تساعد في تحديد عدد فترات التأخير المثلى. يشمل الجدول المتغيرات الداخلية المتمثلة في النمو والدين والاستثمار الاجنبي، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية التي تشمل الثابت ويعرض الجدول فترات التأخير من صفر إلى أربعة، مع حسابات مختلفة لكل فترة، اللوغاريتم الاحتمالي يمثل جودة النموذج حيث تقل الجودة كلما زادت القيمة السالبة، بينما اختبار النسبة الاحتمالية يستخدم لمقارنة جودتين مختلفتين للنموذج وتظهر القيم الأكثر دلالة بعلامة النجمة، خطأ التنبؤ النهائي يقيس جودة النموذج في التنبؤ والقيمة الأقل تعني نموذجاً أفضل، أما معايير معلومات أكايكي وشوارتز وهانان-كوين فتقيس مدى ملاءمة النموذج وكلما كانت القيم أقل كان النموذج أفضل، بالاعتماد على هذه المعايير يظهر أن التأخير الأمثل هو التأخير الأول حيث حقق أقل القيم في معايير أكايكي وشوارتز وهانان-كوين، بالإضافة إلى أعلى قيمة لاختبار النسبة الاحتمالية مما يؤكد أن التأخير الأول هو الأنسب للنموذج.

ثالثاً - تقدير نموذج VAR

جدول (3) نموذج الانحدار الذاتي متعدد المتغيرات

Vector Autoregression Estimates			
Sample (adjusted): 1976 2023			
Included observations: 48 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	GRO	ED	FID
GRO(-1)	0.576418	-1.149049	0.005659
	(0.13438)	(0.56563)	(0.08965)
	[4.28935]	[-2.03145]	[0.06313]
ED(-1)	0.014060	0.811066	0.005289
	(0.01588)	(0.06685)	(0.01059)
	[2.88529]	[12.1334]	[0.49922]
FID(-1)	0.032165	-0.729781	0.809001
	(0.13570)	(0.57118)	(0.09053)
	[0.23702]	[-1.27767]	[8.93664]
C	0.507838	26.93088	0.216379
	(1.98954)	(8.37409)	(1.32721)
	[0.25525]	[3.21598]	[0.16303]
R-squared	0.630779	0.824715	0.648191
Adj. R-squared	0.260603	0.812763	0.624204
Sum sq. resids	885.5933	15689.35	394.0999
S.E. equation	4.486326	18.88322	2.992794
F-statistic	6.521759	69.00646	27.02264
Log likelihood	-138.0704	-207.0579	-118.6387
Akaike AIC	5.919601	8.794080	5.109947
Schwarz SC	6.075534	8.950013	5.265881
Mean dependent	4.752476	92.07681	3.811751
S.D. dependent	5.217373	43.63960	4.882035
Determinant resid covariance (dof adj.)		45271.51	
Determinant resid covariance		34870.59	
Log likelihood		-455.3527	
Akaike information criterion		19.47303	
Schwarz criterion		19.94083	
Number of coefficients		12	

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على 12 Eviews

الجدول اعلاه يعرض تقديرات النموذج الذاتي الانحدار المتجني للعلاقة بين ثلاثة متغيرات اقتصادية هي النمو والدين والاستثمار الاجنبي، ويغطي العينة من 1976 إلى 2023. كما يشير الجدول إلى تأثير كل متغير على الآخر عند فترات التأخير باستخدام معلمات مثل الأخطاء المعيارية والإحصاءات التائية لتحليل مدى أهمية هذه العلاقات. يظهر أن تأثير النمو في الفترة السابقة على النمو الحالي إيجابي بقيمة 0.576418، مما يعني أن النمو في الفترات السابقة يعزز النمو في الفترات اللاحقة، وهو مؤشر على استمرارية الأداء الاقتصادي بشكل إيجابي. في المقابل، تأثير النمو السابق على الدين سلبى بقيمة -1.149049، مما يشير إلى أن تحسن النمو يقلل من مستويات الدين، وهذا إيجابي للاقتصاد حيث يعكس أن زيادة النمو تقلل من الاعتماد على الديون. أما تأثير النمو على الاستثمار الاجنبي، فهو ضئيل وغير مهم اقتصادياً بقيمة 0.005659.

بالنسبة للدين فتأثير الدين السابق على النمو الحالي ضئيل جداً بقيمة 0.014060 وليس له أهمية إحصائية كبيرة، مما يشير إلى أن مستويات الدين السابقة لا تؤثر بشكل كبير على النمو الحالي. على الجانب الآخر، يظهر أن الدين السابق يؤثر بشكل كبير على نفسه بقيمة 0.811066، مما يعني أن الدين يميل إلى الاستمرار على مستويات مرتفعة، وهو مؤشر على أن الدين يظل متزايداً مع مرور الوقت. تأثير الدين على الاستثمار الاجنبي ضعيف للغاية وغير مهم إحصائياً، أما الاستثمار الاجنبي، فإن تأثيرها السابق على النمو الحالي غير ذي أهمية اقتصادية كما يتضح من قيمة 0.032165. في حين أن تأثير الاستثمار الاجنبي على الدين سلبى بقيمة -0.729781، إلا أنه غير دال إحصائياً. لكن التأثير المهم يظهر في تأثير الاستثمار الاجنبي على نفسها حيث تبلغ القيمة 0.809001 مع إحصائية تائية مرتفعة، مما يشير إلى استمرارية الاستثمار الاجنبي على مستوياتها العالية.

أما القيم الثابتة، يظهر تأثيرها طفيفاً على النمو والدين والاستثمار الاجنبي، حيث يظهر أن التأثير الأهم هو على الدين بقيمة 26.93088 مع دلالة إحصائية معتدلة. أما بالنسبة لقوة النموذج، فإن معامل التحديد يوضح أن النموذج يفسر 63.7% من التغيرات في النمو و 82.47% من التغيرات في الدين و 64.82% من التغيرات في الاستثمار الاجنبي، مما يعني أن النموذج جيد في تفسير الدين والاستثمار الأجنبي، إحصائية F تشير إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير المتغيرات الثلاثة، وخاصة فيما يتعلق بالدين والاستثمار الاجنبي. وهذا يعني أن النموذج القياسي يوضح بأن النمو في الفترات السابقة يعزز النمو ويقلل الدين، بينما الاستثمار الاجنبي تظهر تأثيراً مستمراً على نفسها بمرور الوقت، في حين يميل الدين إلى الاستمرار على مستويات مرتفعة مما يعكس الحاجة إلى سياسات مالية أقوى للتحكم في الدين.

رابعا - اختبار جودة النموذج

- اختبار جذر الوحدة

جدول (4) الدائرة الوحدوية

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: GRO ED FID	
Exogenous variables: C	
Lag specification: 1 1	
Root	Modulus
0.770381 - 0.077600i	0.774279
0.770381 + 0.077600i	0.774279
0.655724	0.655724

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على 12 Eviews

النموذج يظهر استقراراً وفقاً لتحليل الجذور، حيث تقع جميع الجذور داخل الدائرة الواحدة، أي أن القيم لم تتجاوز الواحد الصحيح كما يضح في الجدول اعلاه مما يعني أن توقعات النموذج مستقرة ولا تشير إلى أي انحرافات أو سلوك غير

أثر العولمة في تحفيز النمو الاقتصادي الأردني دراسة قياسية وفق نموذج VAR للمدة (1980 - 2023)

مستدام بمرور الوقت (وافي، 2023: 186) ، يشير هذا إلى أن النموذج يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقات بين المتغيرات الداخلية المتمثلة في النمو والدين والتنمية المالية، مما يجعله مناسباً لتحليل الاقتصادي والتنبؤ بالأداء المستقبلي بناءً على المعطيات السابقة.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

جدول (5) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

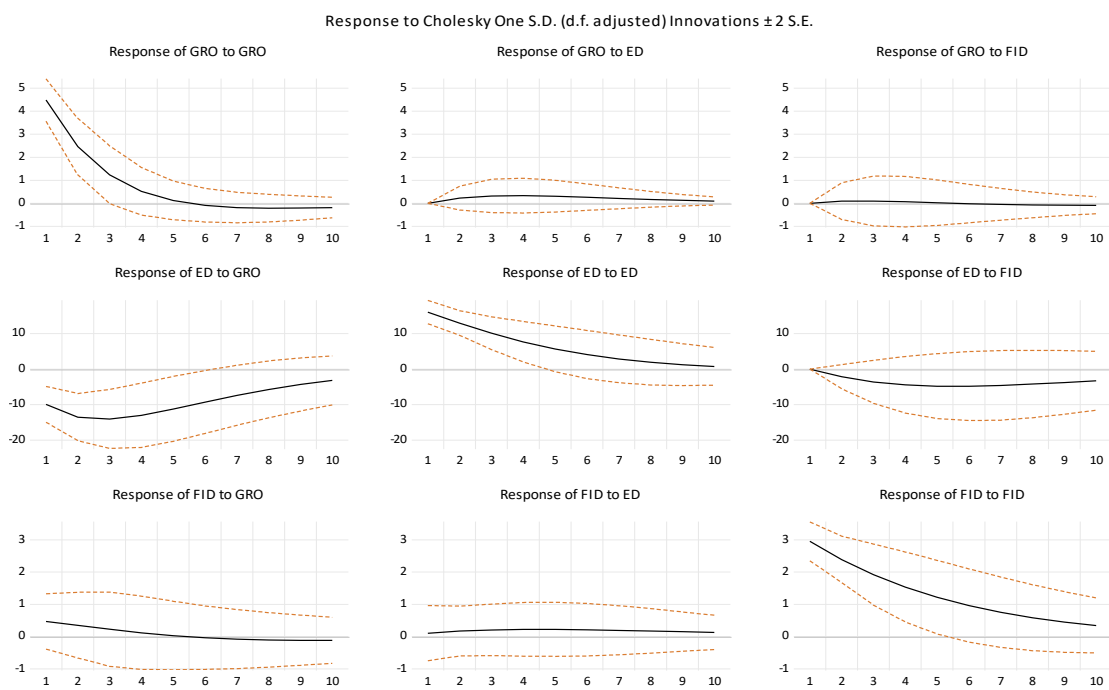
VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Sample: 1975 2023				
Included observations: 48				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.129468	0.134097	1	0.7142
2	0.877898	6.165635	1	0.1309
3	1.540263	18.97928	1	0.0000
Joint		25.27901	3	0.6983
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.948543	7.593637	1	0.0984
2	4.833464	6.723178	1	0.5678
3	7.048463	32.78011	1	0.4679
Joint		47.09692	3	0.8754
Component	Jarque-Bera		df	Prob.
1	7.727734		2	0.2180
2	12.88881		2	0.1600
3	51.75938		2	0.4759
Joint	72.37593		6	0.3628

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على 12 Eviews

يظهر الاختبار أن البواقي الخاصة بالنموذج تتبع توزيعاً طبيعياً بشكل عام ولكن هناك بعض الاستثناءات البسيطة مثل الانحراف والتفلطح في المكون الثالث الذي يظهر انحرافاً أكبر عن الطبيعي ومع ذلك فإن النتائج المشتركة لجميع المكونات تشير إلى أن النموذج مقبول من حيث فرضية عدم المتعلقة بتوزيع البواقي، مما يعني أن استخدام هذا النموذج في التحليل قد يكون موثقاً بدرجة عالية مع وجود بعض التحفظات بشأن المكون الثالث

خامسا – تحليل دوال الاستجابة

الشكل (2) دوال الاستجابة النبضية



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على 12 Eviews

الشكل البياني أعلاه يوضح استجابات المتغيرات الاقتصادية الثلاثة: النمو (GRO) والدين (ED) والاستثمار الاجنبي (FID) عند تعرضها لصدمة معيارية واحدة وفقاً لتحليل شوكلي (Cholesky) تحليل الاستجابات يعرض كيفية تأثير كل متغير على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى خلال فترة زمنية تمتد لعشرة فترات (Suleiman, 2024: 9)، ويمكن توضيح دوال الاستجابة كما يلي

- استجابة النمو (GRO) لنفسه: يظهر الرسم أن صدمة في النمو تؤدي إلى ارتفاع النمو بشكل ملحوظ في البداية ثم يبدأ هذا التأثير بالتلاشي تدريجياً مع مرور الفترات. يظهر هذا أن النمو يحقق تأثيراً مباشراً على نفسه، لكنه يتلاشى على المدى المتوسط.
- استجابة النمو (GRO) للدين (ED) الرسم يظهر تأثيراً طفيفاً في البداية ثم استقراراً شبه تام، مما يعني أن الدين لا يؤثر بشكل ملحوظ على النمو بعد صدمة معيارية.
- استجابة النمو (GRO) للاستثمار الاجنبي (FID) يظهر الرسم أن تأثير الاستثمار الاجنبي على النمو إيجابي في البداية ثم ينخفض ببطء، مما يشير إلى أن هناك بعض التأثير الاستثمار الاجنبي على النمو في الفترات الأولى، لكن هذا التأثير يتلاشى تدريجياً.
- استجابة الدين (ED) للنمو (GRO) يظهر الرسم أن صدمة في النمو تؤدي إلى زيادة طفيفة في الدين خلال الفترات الأولى، ثم يزداد التأثير تدريجياً مع مرور الفترات، مما يعني أن التحسن في النمو قد يؤدي إلى زيادة في الدين بمرور الوقت.

- استجابة الدين (ED) لنفسه: يظهر أن الدين يتأثر بشكل كبير جداً بصدماته الذاتية، حيث يرتفع الدين بشكل ملحوظ ويستمر في الزيادة بمرور الفترات. هذا يشير إلى أن الدين يتسم بالاستمرارية والارتفاع مع مرور الوقت.
 - استجابة الدين (ED) الاستثمار الاجنبي (FID) التأثير هنا طفيف في البداية مع بعض الاستقرار، مما يعني أن الاستثمار الاجنبي لا يؤثر بشكل كبير على الدين بعد الصدمات الأولية.
 - استجابة الاستثمار الاجنبي (FID) للنمو (GRO) يظهر تأثير إيجابي في البداية ثم يستقر، مما يشير إلى أن النمو يعزز الاستثمار الاجنبي بشكل طفيف في البداية، لكن التأثير يتلاشى على المدى المتوسط.
 - استجابة الاستثمار الاجنبي (FID) للدين (ED) التأثير هنا شبه معدوم، مما يعني أن الدين لا يؤثر بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي بعد صدمة معيارية.
 - استجابة الاستثمار الاجنبي (FID) لنفسها: يظهر أن الاستثمار الاجنبي تتأثر بشكل كبير بصدماتها الذاتية، حيث تنخفض بشكل تدريجي بعد الصدمة المعيارية لكنها تظل مؤثرة بشكل كبير على نفسها.
- وعليه يمكننا القول من هذه الاستجابات أن النمو يتأثر بشكل أكبر بنفسه، ويحقق استجابة معتدلة عند الصدمة، في حين أن الدين يظهر استمرارية وتأثيراً قوياً على نفسه الاستثمار الاجنبي أيضاً تتأثر بشكل كبير بصدماتها الذاتية، ولكنها تؤثر بشكل طفيف على النمو والدين.

خامساً - اختبار العلاقة السببية

الجدول (5) اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Sample: 1975 2023			
Included observations: 48			
Dependent variable: GRO			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
ED	0.783744	1	0.0376
FID	0.056181	1	0.0612
All	0.813782	2	0.0665
Dependent variable: ED			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GRO	4.126809	1	0.0422
FID	1.632440	1	0.2014
All	6.331672	2	0.0422
Dependent variable: FID			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GRO	0.003986	1	0.0949
ED	0.249221	1	0.0617
All	0.266772	2	0.8751

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على 12 Eviews

الجدول يعرض نتائج اختبار سببية جرانجر بين ثلاثة متغيرات اقتصادية وهي النمو الاقتصادي (GRO) الدين الخارجي (ED) والاستثمار الاجنبي المباشر (FID) وذلك لتحليل العلاقات السببية بين هذه المتغيرات. يظهر من التحليل أن الدين الخارجي له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي حيث إن قيمة الاحتمالية الخاصة به أقل من 0.05 مما يعني أن التغيرات في مستوى الدين

الخارجي العام تؤثر على النمو الاقتصادي سواء بشكل إيجابي أو سلبي. بالنسبة للاستثمار المالي المباشر فإن العلاقة السببية بينه وبين النمو الاقتصادي ليست معنوية حيث كانت قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 وهذا يعني أن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يؤثر بشكل واضح على النمو الاقتصادي. إجمالاً لا يوجد تأثير سببي واضح يجمع بين الدين الخارجي والاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. في حالة الدين الخارجي كمتغير تابع نجد أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل معنوي على مستويات الدين الخارجي حيث أن التغيرات في النمو تؤثر على الدين الخارجي وهذا يشير إلى أن تحسن النمو الاقتصادي قد يقلل من الحاجة إلى الاقتراض أو يزيد من الإيرادات مما يساعد في خفض الدين الخارجي العام. أما الاستثمار الاجنبي المباشر فلا يوجد دليل على وجود تأثير معنوي له على الدين الخارجي مما يعني أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لا تؤثر بشكل كبير على مستويات الدين الخارجي في العينة المدروسة. أما من حيث العلاقة الإجمالية بين المتغيرات الثلاثة فإن النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر معاً يظهران علاقة سببية معنوية مع الدين الخارجي. بالنسبة للاستثمار المالي المباشر كمتغير تابع لا يظهر النمو الاقتصادي تأثيراً معنوياً على الاستثمار الاجنبي المباشر مما يعني أن النمو لا يؤثر بشكل واضح على مستويات الاستثمار. كذلك الحال بالنسبة للدين الذي لا يظهر تأثيراً معنوياً قوياً على الاستثمار الاجنبي المباشر وإن كانت العلاقة السببية بينهما قريبة من التأثير حيث إن الاحتمالية كانت قريبة من 0.05 مما يشير إلى احتمال وجود تأثير طفيف. إجمالاً لا يوجد تأثير سببي واضح يجمع بين النمو الاقتصادي أو الدين الخارجي مع الاستثمار المالي المباشر وبشكل عام يبرز التحليل وجود تأثير متبادل ومعنوي بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في حين أن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يظهر تأثيراً كبيراً على النمو أو الدين الخارجي.

الاستنتاجات

- 1- يوضح اختبار السببية وجود تأثير متبادل ومعنوي بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، بينما لا يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً كبيراً على النمو أو الدين الخارجي.
- 2- يوضح نموذج VAR أن النمو في الفترات السابقة يعزز النمو ويقلل من الدين، في حين أن الاستثمار الأجنبي يظهر استمرارية تأثيره على نفسه، بينما يميل الدين إلى الاستمرار على مستويات مرتفعة، مما يستدعي سياسات مالية أقوى للتحكم في الدين.
- 3- أشارت نتائج استقرار البيانات إلى أن النمو الاقتصادي (GRO) مستقر ويمكن استخدامه في النموذج دون تحويل، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر (F) والدين الخارجي (E) غير مستقرين في المستوى، ويحتاجان إلى أخذ الفرق الأول لضمان استقرار النموذج.
- 4- يظهر التحليل دوال الاستجابة أن النمو الاقتصادي (GRO) يؤثر بشكل إيجابي على نفسه في البداية لكنه يتلاشى بمرور الوقت. التأثير الأولي للدين (ED) على النمو ضئيل، بينما الاستثمار الأجنبي (FID) يعزز النمو في البداية قبل أن ينخفض تأثيره تدريجياً، وبالنسبة للدين، فإنه يتأثر بشكل كبير بصدماته الذاتية ويستمر في الارتفاع مع مرور الوقت، أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الدين فهو ضعيف، كما أن النمو يعزز الاستثمار الأجنبي بشكل طفيف في البداية، بينما لا يتأثر الاستثمار الأجنبي كثيراً بالدين.

التوصيات

- 1- بما أن الدين الخارجي يميل إلى الاستمرارية والارتفاع، من الضروري تبني سياسات مالية أقوى تهدف إلى تقليل الدين والسيطرة عليه على المدى الطويل، مثل تحسين إدارة العجز الحكومي وتبني سياسات تقشفية عند الحاجة.
- 2- بما أن النمو يعزز نفسه على المدى القصير ولكنه يتلاشى بمرور الوقت، يجب التركيز على السياسات التي تدعم استدامة النمو، مثل تعزيز الابتكار، الاستثمار في البنية التحتية، وتحسين التعليم والتدريب لتعزيز الإنتاجية.
- 3- على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي يعزز النمو في البداية، فإن تأثيره يتلاشى بمرور الوقت لذلك ينبغي وضع سياسات جذب استثمارات طويلة الأجل، مثل تحسين بيئة الأعمال وتقليل المخاطر السياسية والاقتصادية لضمان استمرارية تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو.
- 4- من المهم توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاعات إنتاجية مستدامة يمكن أن تعزز النمو على المدى الطويل وتساهم في تقليل الاعتماد على الدين الخارجي.

المصادر

- 1- إبراهيم، محمد، (2020). أثر اللاجئين على الاقتصاد الأردني، المجلة الأردنية للدراسات الإقليمية، المجلد 4، العدد 3.
- 2- البنك الدولي، (2021). تقرير النمو الاقتصادي في الأردن. البنك الدولي.
- 3- الحسن، خالد. (2019). العولمة والنمو الاقتصادي الأردني: تحليل قياسي للفترة 1985-2017. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد 4.
- 4- الخطيب، سامي وآخرون. (2018). العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن باستخدام نموذج VAR. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 3.
- 5- الزبيقات، زياد محمد و المقابلة، علي حسين، (2015). سياسات الإصلاح الاقتصادي في الأردن. المجلة العربية للدراسات الاقتصادية.
- 6- السليمان، أحمد. (2020). الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في الأردن: تحليل قياسي باستخدام نموذج VAR للفترة 1990-2019. المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد 1.
- 7- صالح، محمد، (1997). الاقتصاد الأردني: تحديات وفرص. عمان: دار الفكر.
- 8- صندوق النقد الدولي. (2021). تأثير التدفقات الاستثمارية الأجنبية على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة مقارنة للأردن ودول أخرى. تقرير اقتصادي.
- 9- العبادي، محمد. (2015). أثر العولمة على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية للفترة 1980-2012. المجلة الأردنية للدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2.
- 10- العلي، مروان. (2022). التدفقات المالية الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن: دراسة باستخدام نموذج VAR المجلة الدولية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 2.
- 11- م. م. وافي سلام سليمان. (2023). قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الاستهلاكي للأسر ومعدل التضخم في العراق للفترة (1990-2021) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي 5، Journal of Business Economics for Applied Research (VAR). (1).
- 12- مشعل، أحمد محمد و أحمد، محمد (2003). تقدير وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1985-2000. المجلة المصرية للدراسات التجارية.
1. Abu-Bader, S., & Abu-Qarn, A. S. (2021). "The Role of External Debt and Foreign Direct Investment in Economic Growth: A Case Study of Jordan Using a VAR Model". Journal of Global Economic Studies, 14(1).
2. Al Nasser, H., & Abo Hamad, T. (2016). "Globalization and Economic Growth in Jordan: A VAR Model Approach". Journal of Middle Eastern Economics, 12(3).
3. Al-Faris, M. (2019). "Trade Openness, External Debt, and Economic Growth in Jordan: Evidence from 1980-2018". Arab Economic Journal, 15(2).
4. International Monetary Fund (IMF). (2000). Globalization: Threat or Opportunity?
5. International Monetary Fund (IMF). (2004). Globalization and External Debt.
6. Khalaf, R., & Haddad, N. (2018). "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Jordan: A VAR Analysis". International Journal of Finance and Economics, 10(4).

7. Maha Abbas Mohammed and Nibal Y. Muhammad Al Murad .(2023). Business Intelligence and its Role in Achieving Sustainable performance -an exploratory study of the opinions of a sample of Administrative leadersin Asia cell Telecom in Iraq. NTU Journal for Administrative and Human Sciences(2023) 3 (1) : 94-118. <https://doi.org/10.56286/ntujahs.v3i1>
8. OECD. (2008). Globalization and Foreign Direct Investment.
9. OECD. (2010). The Role of Multinational Enterprises in Global Economic Development.
10. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly. Princeton University Press.
11. Said, M., & Jaradat, S. (2017). "External Debt and Economic Growth in Jordan: An Empirical Analysis Using a VAR Model". Journal of Development Economics, 23(2).
12. Stiglitz, J. E. (2002). Globalization and Its Discontents. W. W. Norton & Company.
13. Suleiman, W. S., Farhan, A. F., & Yunus, R. N. (2024). Causal Relationship According to Toda-Yamamoto Methodology Between Economic Growth Rates and Inflation in the Iraqi Economy During the Period (1990-2021). Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, 4(1), 1-10.
14. UNCTAD. (2013). World Investment Report: Global Value Chains. p. 49.
15. World Bank Group/ Data, (2024), <https://data.worldbank.org/>
16. World Bank. (2006). Global Development Finance.
17. World Bank. (2011). Debt Management in Developing Countries.
18. World Bank. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Development.
19. WTO. (2015). Trade and Investment: A Global Perspective.